التعليم عن بعد في ظل العولمة بين الضوابط القانونية والمعوقات الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر

د.هادية يحياوي

أستاذة العلوم السياسية و العلاقات بكلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة عباس لغرور خنشلة

الباحثة : صرايــة خلاف

أستاذة تسويق ومساعد محاسب بالمدرسة متعددة الاختصاصات بمدينة عين البيضاء- ولاية ام البواقي – بالجزائــر

المستخلص:

نعيش اليوم عصراً له من السمات والخصائص ما لم يتسم به أي عصر من العصور السابقة، فهو يتسم بالتفجر المعرفي الهائل الذي تتضاعف فيه المعلومات كل سبع سنوات مع سهولة انتقالها والوصول إليها دون عناء، كما يتميز بالثورة التقنية المذهلة في مختلف جوانب الحياة والتي تفضلت على البشرية بتحسين ظروف معاشها من جوانبها المتعددة، و منها تسريع الاتصال بين البشر و تسهيل التواصل بينهم، مما فتح المجال واسعا أمام حركة رؤوس الأموال للتنقل على المستوى العالمي فبرزت الشركات عابرة القارات ومتعددة الجنسيات الأمر الذي عزز بروز قيم عالمية وثقافية مشتركة تخطت الحدود الجغرافية لتكون الثقافة العالمية. والتعليم العالي كأحد الروافد الثقافية المحورية في المجتمعات، ولا يمكن أن يكون بمعزل عن هذه المتغيرات السريعة المتلاحقة، فكان لزاما عليه أن يواكبها و أن يتموقع اتجاه العولمة و تأثيراتها المفروضة

الكلمات الدالة: *التعليم عن بعد، العولمة، الضوابط القانونية، المعوقات الاقتصادية.*

الاستشهاد المرجعي:

يحياوي، هادية (٢٠١٤). التعليم عن بعد في ظل العولمة بين الضوابط القانونية والمعوقات الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر/هادية يحياوي، صراية خلاف. ــ مجلة التعليم عن بعد والتعليم المفتوح ــ اتحاد الجامعات العربية، كلية الآداب . جامعة بني سويف . ــ مج٢، ع٣ . ــ ص ص ٢١١ : ٢٤٤ .

مقدمة:

في إطار السعي المتواصل للانخراط في مسار التنمية الكوكبية والمتعولمة، عملت الجزائر على تبني توجهات تكوينية تعتمد على استخدام أفضل الأساليب والمناهج، ومنها وسائل الاتصال والتكنولوجيات الحديثة والعالمية (الإنترنت) على مستوى الأفراد والمؤسسات التعليمية الحكومية منها والخاصة بهدف الرقي بالجزائر إلى مكانة مرموقة في مجال التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد.

بما أن التعليم مشروع اقتصادي و ليس فقط تنموي، بيداغوجي ، علمي، إداري و ثقافي فإن مدخلاته شديدة الارتباط بعالم السوق التي أضحت متعولمة، هذا الاتجاه ما فتئ يدخل إلى المنظومة التعليمية مفاهيم طالما اعتبرت من أدوات التحليل الاقتصادي الصرف كالمنافسة وكفاءة الأداء وتعظيم العائد وزيادة المردودية وتأكيد الربحية والإبداع والإبتكارية وغيرها من المفاهيم المرتبطة باقتصاد المؤسسة الإنتاجية، التي طالما كانت وطنية التمويل والعمالة والأصول، فأصبحت مع ثورة الاتصالات والتغيرات في نمط تنظيم الإنتاج والتسويق مؤسسة تتحرك في سوق كوكبية الحدود، مع عمليات الأقلمة والعولمة الجارية للمبادلات والمعاملات خاصة مع تزايد ظهور التجمعات الإقليمية وتطور مسار تحرير التجارة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية مع الجولات الثماني للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية التي توجت بتأسيس المنظمة العالمية للتجارة.

- كامن المفروض هنا طرح إشكال جوهري أولا وهو المرسل ضمن الملخص ومع ذلك أقترح الإشكال التالي: كيف تبنت الجزائر نمط التعليم عن بعد وما هي التحديات والعراقيل لاسيما الاقتصادية منها التي يواجهها هذا الأسلوب التعليمي الحديث".

اتساقا مع الأشكال الرئيسي تتفرع الأسئلة الثانوية التالية:

١-ماهو مفهوم التعليم عن بعد وأهميته في ظل التغيرات العالمية الحاصلة؟

٢-ما هو التصور الذي اقتضته الحتمية العولمية للتعليم عن بعد كسيرورة تقنية وإعلامية؟

٣-ماهي جوانب ارتباط جانب التعليم عن بعد بعالم السوق التي أضحت معولمة؟

٤- ما فحوى المضامين القانونية و التنظيمية للتعليم عن بعد في الجزائر؟

٥-ماهي المعوقات والتحديات الاقتصادية التي تواجه التعليم عن بعد؟

و عليه ستسرشد ورقتنا البحثية هذه بهيكلة أساسها الخطوات التالية:

مقدمة

أولا- الإطار النظري للتعليم عن بعد.

١- تعريف التعليم عن بعد.

٢- مبرارات ظهور التعليم عن بعد.

٣- التعليم عن بعد في ظل المتغيرات العالمية.

- ارتباط التعليم عن بعد بالسوق المعولمة.
- التحليل الاقتصادي للتعليم عن بعد.

٤- العوائق الاقتصادية التي تعترض التعليم عن بعد.

ثانيا- الإطار التطبيقي : تجربة التعليم عن بعد في الجزائر

١- الابداع القانوني التنظيمي للتعليم عن بعد في الجزائر

٢- التحديات التي تواجه التعليم عن بعد في الجزائر.

الخاتمة: نتائج و توصيات

أولا- الإطار المفاهيمي للتعليم عن بعد:

١- تعريف التعليم عن بعد:

يأتي مصطلح التعلم عن بعد بأشكال مختلفة في اللغة الإنجليزية منها (E-learning, e-learning, Learning, Electronic Learning). ومهما كان شكل كتابة المصطلح ،فإن مفهوم التعلم الإلكتروني في جوهره وأبعاده ومضامينه يعني "عملية تحويل التعليم التقليدي (وجهاً لوجه) إلى شكل رقمي للاستخدام عن بعد ".[1]

إذا استعرضنا الإنتاج الفكري في مجال التعليم عن بعد، فإننا نجد عدم الوضوح والدقة في التعريف واستخدام المصطلح وخلطه مع التعليم بالمراسلة ، ونقدم عدداً من التعاريف لبعض العلماء:

* **يرى العالم زيجريل (Zigerell)** ، أن التعليم عن بعد هو إحدى صيغ التعليم التي تتصف بفصل طبيعي بين المدرس و الطالب، باستثناء بعض اللقاءات التي يعقدها المدرس مع الطالب وجهاً لوجه لمناقشة بعض المشروعات البحثية، ويوضح زيجريل، أن التعليم عن بعد يختلف عن التعليم بالمراسلة من حيث إنه يستلزم بعض الفرص لتفاعل الطالب مع المعلم.[2]

-**عرف هولمبرج**[3]Holmberg التعليم عن بعد بأنه "ذلك النوع من التعليم الذي يغطي مختلف صور الدراسة في كافة المستويات التعليمية التي لا تخضع فيها العملية لإشراف مستمر ومباشر من المدرسين أو الموجهين(Tutors)في قاعات الدراسة المختلفة، ولكنها تخضع لتنظيم معهدي (Institutional Organization)يحدد مكانه الوسائل التقنية في العملية التعليمية من مواد مطبوعة ووسائل ميكانيكية وإلكترونية، تحقق الاتصال بين المعلم والمتعلم دون الالتقاء وجهاً لوجه".

ويوضح التعريف السابق أن هناك عنصرين أساسيين في عملية التعليم عن بعد هما :

- انفصال المعلم عن المتعلم بمعنى أن التعليم ليس له علاقة بالمكان.

التنظيم الإداري الذي ينظم ويدير هذه العملية التعليمية ويوفر الأدوات والوسائل التقنية المطلوبة في ظل المتغيرات السريعة في مجال التكنولوجيا و الظروف المتباينة للسوق يواجه نظام التعليم تحديا فينا يتعلق بتقديم فرص تعليمية متزايدة بدون الزيادة في الميزانيات، وتتغلب العديد من المؤسسات التعليمية على هذا التحدي عن طريق تطوير برامج للتعليم عن بعد، وبشكل مبدئي نقول أن التعليم عن بعد عندما يكون هناك مسافة مادية فاصلة بين المعلم والمتعلم، وتستخدم تكنولوجيا من أجل ملء الفجوة بين كل من الطرفين بما يحاكي الاتصال الذي يحدث وجها لوجه، وتستطيع هذه النوعيات من البرامج أن تقدم فرصة للكبار في طريق التعليم الجامعي، كما يمكن أن تصل هذه البرامج لهؤلاء الذين حرموا من هذه الفرصة التعليمية بسبب ضيق الوقت أو بعد المسافة أو الإعاقة البدنية، كما تساهم هذه البرامج في تحديث قواعد المعرفة للعمال في أماكن عملهم [٤].

تنبع أهمية تحدد مفهوم التعليم عن بعد في كونه نقطة بداية جيدة للتعرف على مكونات او عناصر نظم التعليم عن بعد في البداية، يلاحظ المهتمون أو المتخصصون ان هناك لبسا في استخدام مصطلحي التعليم عن بعد DISTANCE Educationو التعليم المفتوح Open Learning[٥]

الجدول رقم ٠١: مقارنة التعلم الإلكتروني بالتعليم التقليدي

العنصر	التعلم الإلكتروني	التعلم التقليدي
المادة العلمية (من حيث المحتوى والتصميم وأسلوب العرض)	متقنة ومشوقة ودسمة	تقليدية ومحدودة ونمطية
الجودة	ثابتة	متفاوتة
قياس النتائج	تلقائي	صعب
الاحتفاظ بالمعلومات	عالٍ	متفاوت
الكلفة النسبية	منخفضة	عالية
الرضا	عالٍ في الغالب	متفاوت
الملاءمة	عالية جداً	متفاوتة
المرونة	عالية جداً	مقيدة
الاعتماد على النفس	عالٍ جداً	محدود
نطاق الحوار	كونيّ	محلي/اقليمي
فرص الإبداع/الابتكار	عالية	متفاوتة

المصدر: بشير عباس محمود العلاق، استثمار أساليب وتقنيات المعلومات والاتصالات في بيئة التعليم الالكترونية(تجربة التعليم الالكتروني)، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي السنوي الرابع حول إدارة المعرفة في العالم العربي، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزيتونة، الأردن، ٢٦-٢٨ أفريل ٢٠٠٤،، ،ص:١٠

٢-مبررات التعليم عن بعد الاقتصادية:

أظهرت الدراسات الاقتصادية أن عدم توفر فرص التعليم للكثيرين من أفراد المجتمع في العديد من الدول العربية، كأن أحد اهم أبرز معوقات التنمية البشرية والاجتماعية الشاملة. كما إن تدني مستويات المعيشة لكل من الفرد والاسرة في العديد من الدول العربية قلل من نسب انتشار التعليم التقليدي بين مواطنيها.

إن العلاقة تبادلية بين الاقتصاد والتعليم كونه عامل أساسي من عوامل التنمية الاقتصادية، كما أن النمو الاقتصادي ضروري لتطور التعليم.والتعليم عن بعد تقل تكاليفه كثيرا عن تكاليف التعليم الجامعي التقليدي، لذا فان التعليم عن بعد يمثل بديلا حقيقيا للتعليم

التقليدي في الكثير من المجتمعات العربية، حيث أنه يساهم في تطوير المجتمع وتقدمه وازدهاره من خلال التنمية البشرية الفاعلة.

٣ - التعليم عن بعد فى ظل التغيرات الدولية:

إن أحد معاني العولمة إننا بصدد عالم على وشك أن يصبح سوقا واحدة تنزاح فيها الحدود بين الأسواق المحلية، ليصبح محك مرور السلعة هو مدى تواتر المواصفات القياسية فيها،والسلع هنا ليست فقط المادية وأنما يمتد مفهوم السلعة ليشمل الانسان،وبمعنى أصبح عمل الانسان تفكيره ومهارته ٦.

وتأثر التعليم العالي بالعولمة مظاهر عديدة اليوم جعلته يخرج من عزلته المحلية إلى الانفتاح على دول وشعوب العالم مع توسع نطاق التعاون الدولي [٧].

ظهر هذا النوع من التعليم خلال النصف الثاني من القرن العشرين،وزاد الاهتمام به والاقبال عليه مع نهايات هذا القرن وذلك مواكبة مع التقدم التكنولوجي والتطور في مجال الاتصالات والإرسال والاستقبال التلفزيوني والإذاعي والتقنية الحديثة[٨].

لقد حدث تغيير ليس فقط في مجال التعليم عن بعد خلال فترات قصيرة ، وفي المجالات الأخرى الناتجة عنه مثل التعليم الالكتروني ، التعلم الذاتي ، التعلم المباشر، حيث انتقل التعليم عن بعد من المرحلة التي كان خلالها عبارة عن مجال قديم يعتمد على بعض الوسائل التقليدية وفي مقدمتها المطبوعات (مثل التعليم بالمراسلة) بحيث يكون دور المتعلم هنا دورا سلبيا اذ يتلقى المعلومات دون أن يشارك أو يتفاعل مع المادة التعليمية إلى مرحلة أصبح فيها أسلوب مهم لإحداث التغيير في كثير من الجامعات التي ترغب في تبني هذا الأسلوب.

ويعتبر هذا الاتجاه نحو الإسراع في تبني أو تطبيق برامج التعليم عن بعد من قبل الجامعات لثلاث أسباب رئيسية:[٩]

-التطور الاندماجي الجاري بين تكنولوجيا الاتصالات والحواسيب.

-حاجة العاملين في عصر المعلوماتية إلى اكتساب مهارات جديدة دون تعطيل حياتهم العملية لفترة طويلة من الزمن.

-الحاجة إلى تحقيق كلفة التعليم.

كما يمكن أن نلاحظ أنه من أبرز الأسباب التي تؤكد الحاجة إلى التوسع في تطبيق برامج التعليم عن بعد في عصر العولمة والمعلومات نجد:

-الاتساع الكمي في اعداد الملتحقين بالتعليم العالي حيث اكدت الدراسات التي قامت بها منظمة اليونيسكو بشأن الاعداد المستقبلية للطلبة الملتحقين بالتعليم العالي كان عددهم سنة ١٩٩٥ تقريبا ٦٥ مليون طالب من مختلف أنحاء العالم،وفي سنة ٢٠٠ حوالي ٧٩ مليون طالب،وفي عام ٢٠١٥ من المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى ٩٧ مليون طالب وفي ٢٠٢٥ سيصل إلى ١٠٠ مليون طالب [١٠]. أن هذه الزيادة المطردة في اعداد الراغبين في مواصلة تعليمهم العالي يشكل عبئا على مؤسسات التعليم التقليدية مما استدعى التفكير في اقتراح مجالات جديدة للتعليم ولعل أبرزها وأهمها التعليم عن بعد:

-زيادة نفقات التعليم العالي وتناقص الدعم الحكومي[١١]

-عدم التوازن الجغرافي.

للتعليم عن بعد أهمية كبيرة في العصر الجديد فهو يساهم في حل بعض المشاكل التي افرزها النظام التعليمي التقليدي ويتجاوزها في كثير من الأحيان، وهذا ما يمكن أن نلمسه من خلال النتائج التالية:

الجدول رقم ٠٢ : مساهمة التعليم عن بعد في حل المشكلات التعليمية

	التكرارات	النسبة
تردي نوعية التعليم التقليدي	٢٣	%٤٠.٣٥
الاستبعاد في التعليم التقليدي	١٩	%٣٣.٣٣
التغلب على مشكل ندرة المعلمين	١٥	%٢٦.٣١
المجموع	٥٧	%١٠٠

عن مساهمة التعليم عن بعد في حل المشكلات التعليمية ، ترى ٤٠.٣٥ ,% من افراد العينة أنه ممكن أن يحل مشكل تردي النوعية في التعليم التقليدي التي تظهر من خلال :

-**انخفاض مستوى الأداء:**(أداء عناصر العملية التعليمية وأداء المؤسسات التعليمية) أن هذا الأداء يتأثر بمتغيرات معظمها يشير إلى ما يعتمد عليه من أساليب جديدة لتكنولوجيا المعلومات و التعليم، أن الأداء بأشكاله ومستوياته المختلفة داخل النظام التعليمي لا يمكن تحسينه وتطويره ودون الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات بالمفهوم الذي يعتمد على رؤية نظرية ومهارات معرفية وحركية وإمكانات مادية يمكن توفيرها وفق الاحتياجات والموارد المتاحة.

-**انخفاض المستوى المهاري:** حيث ظهرت في الفترات الأخيرة مشكلة الاختلاف بين مستوى إعداد أو تعليم المتخرجين والمهارات الأساسية الازمة للمجال العلمي بعد الانفجار المعرفي والثورة العلمية والتكنولوجية الوافدة إلينا و التي لا بد من استخدامها كضرورة وأمر واقع لمسايرة التقدم العلمي ويعتبر استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي طريقة عملية كأحد أهم الحلول لاكتساب المهارات المختلفة للمتعلم تتيح له حرية الاختيار للمهارات وطريقة التعلم وفقا لميوله وقدراته وبالمقابل ترى نسبة ٣٣.٣٣% من أفراد العينة أنه يمكن حل مشكل الاستبعاد في التعليم التقليدي من خلال تبني نظام التعليم عن بعد.

فالتعليم عن بعد في عصر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات يعتبر تعليم جماهيري يقوم على أساس فلسفة تؤكد حق كل فرد في الوصول إلى الفرص التعليمية المتاحة، بمعنى أنه لا يتقيد بوقت وفئة المتعلمين، ولا يقتصر على مستوى أو نوع معين من التعليم، فهو يتناسب وطبيعة حاجات المجتمع وأفراده وطموحاته وتطور مهنهم، ولا يعتمد على المواجهة بين المعلم والمتعلم وأنما على نقل المعرفة والمهارات التعليمية إلى المتعلم بوسائل تكنولوجية متطورة ومتنوعة مكتوبة ومسموعة ومرئية بينما ترى نسبة ٢٦.٣١% من أفراد العينة أن مشكل ندرة المعلمين ممكن تجاوزه من خلال اعتماد برامج التعليم عن بعد.

الشكل ١:مساهمة التعليم عن بعد في حل المشكلات التعليمية:

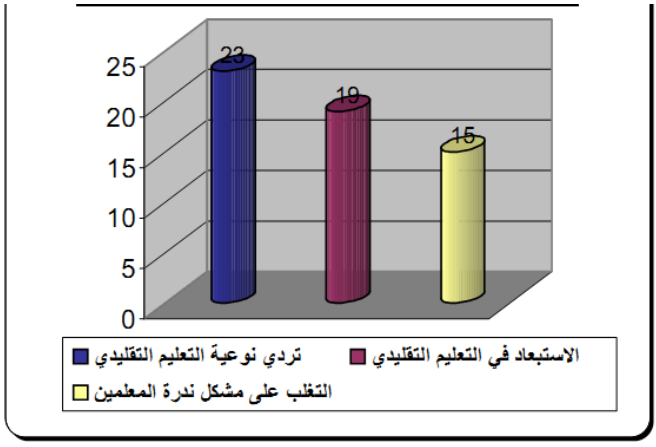

أن المقصود هنا بتنظيم التعليم عن بعد هو المجال الذي يتعلق بتنظيم أهداف وأساسيات العملية التعليمية (التعليم عن بعد) ومحتوى المادة الدراسية وطرق تدريسها ونشاطاتها وطرائق تقويمها بشكل يؤدي إلى أفضل النتائج التعليمية في أقصر وقت وجهد وتكلفة مادية ويتعلق هذا المجال أيضا بوضع الخطط التعليمية سواء كانت أسبوعية أو فصلية أو سداسية.

ارتباط التعليم عن بعد بعالم السوق التي أضحت معولمة :

بما أن التعليم مشروع اقتصادي وليس فقط مشروعا تنمويا بيداغوجيا، علميا، إداريا وثقافيا فإن مدخلاته ومخرجاته شديدة الارتباط بعالم السوق التي أضحت متعولمة، فنحن نعيش في خضم ثورات متعددة ومتداخلة مثل الثورة المعلوماتية والاتصالية والمعرفية، وواكبها الثورة الاقتصادية التي غيرت مفهوم التعاملات الدولية كلها، ونحن بصدد عصر من سماته أن نوعية سوق العمل ستختلف وستركز على القدرات الذهنية والمهارات العقلية بصورة تتلائم مع الاتجاه إلى اقتصاد المعرفة وتغير مفهوم الوظيفة، ومن ثم يجب أن تركز الأنظمة التعليمية والبحثية على تطوير وتنمية الصناعات الالكترونية والحاسبات وتنمية استخدام تكنولوجيا المعلومات.

فمن دون شك أن متطلبات وحاجات سوق العمل تشكل جزءا وحاسما من متطلبات تنمية المجتمع الذي يسعى باستمرار للتفاعل مع عالم تتغير وتتبدل متطلبات هو حاجاته وأدواته وأساليبه وآلياته بسرعة مدهشة، إلى جانب اعتماد أسواق العمل المتزايد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى الذكاء الاصطناعي وعدم الثبات في الوظائف التقليدية واستحداث متطلبات وحاجات جديدة على مواصفات ومهارات وكفاءات المنتج التعليمي الذي سيعتمد عليه سوق العمل في تسيير شؤونه الأساسية.

لابد من إدراك أن انفصال التعليم عن العمل يتجاهل حقيقة مهمة مفادها أن قدرة التكنولوجيا في عصر المعلومات على توليد العلم الجديد، تفوق ما يمكن أن يؤدي اليه العلم من تكنولوجيا جديدة، أن سرعة التغير التكنولوجي وراء الاهتمام الزائد الذي توليه معظم قطاعات العمل حاليا لأنشطة البحث والتطوير بها[١٢].

اذن فالمتعلم في هذه الحالة وفي ظل وجود تكنولوجيا المعلومات لابد أن تتميز أو يتحلى بمواصفات يمكن أن نلاحظها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم ٠٣:أساليب اعداد المتعلم للدخول لسوق العمل

	التكرارات	النسبة
امتلاك مهارات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال	٦	%٣١.٥٧
القدرة على الانخراط في المجتمع	٦	%٣١.٥٧
الوفاء بمطالب سوق العمل	٧	%٣٦.٨٤
المجموع	١٩	%١٠٠

أن الوفاء بمطالب سوق العمل من اهم المواصفات التي يجب أن يتحلى بها متخرج التعليمالعالي و هذا بنسبة ٣٦.٨٤% ولهذا لا بد من إعداد وتقديم البرامج لتدريس كوادر شباب على اكتساب المهارات الأساسية التي بتطلبها سوق العمل بهدف الحد من البطالة من أهمية الربط لمخرجات التعليم العالي بمختلف أنواعه باحتياجات سوق العمل الأنية والمستقبلية كما نجد أن القدرة على الانخراط في المجتمع تشكل نسبة ٣١.٥٧% من الاهتمام لإعداد المتعلم للدخول لسوق العمل، لهذا فأنه يجب أن نعي أن التحولات النوعية التي تطرأ على تطور المجتمع هي ممرات إجبارية لا يمكن طرحها بصيغة التساؤل عن جدوى عبورها بل يجب أن يكون التساؤل عن كيفية العبور لضمأن تنفيذه بأيسر السبل وأقصرها و أقلها و أعلاها مردودا [١٣] في حين نجد أن امتلاك مهارات الاتصال هي أيضا من أهم الأمور التي يجب أن نعمل على اكسابها للمتعلم للانخراط في سوق العمل وهذا بنسبة ٣١.٥٧% وقد حددت مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصال كما يلي :[١٤]مهارات الاتصال، مهارات التفكير، العمل مع الاخرين، تحسين المتعلم لأدائه، حل المشكلات.

الشكل :٠٢أساليب إعداد المتعلم للدخول لسوق العمل

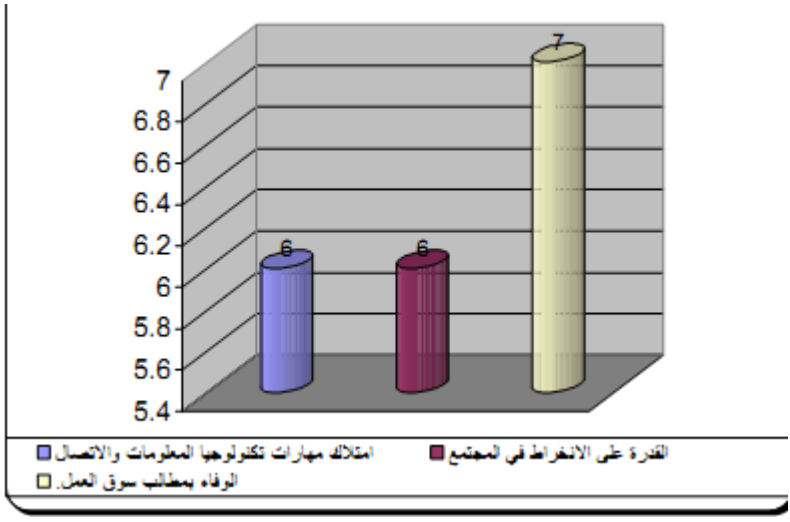

إن المدخلات الأساسية التي يحتاجها سوق العمل تكمن في مخرجات التعليم العالي ولذلك لا بد من شراكة بين هذين المجالين للعمل:

١- تعريف سوق العمل بمؤسسات التعليم العالي، وبرامجها الدراسيةونظمها الاكاديميةومؤهلات وخبرات خرجيها

٢- العمل على اشراك سوق العمل في تحديد مخرجات العملية التعليمية على مستوى التعليم العالي.

٣- اطلاع كافة مؤسسات التعليم العالي على كافة المعلومات الضرورية لتمكينها من فهم أفضل الآليات سوق العمل وتحليل مجالات العمل الناشئة والاستعداد لها، ومن فهم أفضل لمتطلبات سوق العمل وتحديد احتياجاته، ثم إعادة تحديد مواصفات المنتج التعليمي والعمليات المرتبطة به لتمكين مؤسسات التعليم العالي من تزويد سوق العمل المتغير باستمرار بمنتج تعليمي أو بمخرجات متجددة تملك المرونة والقدرة على الابداع والابتكار في بيئة تديرها البرامج الالكترونية والذكاء الاصطناعي والمؤسسات الافتراضية.

ومما لا شك فيه أن البديل المطروح على الساحة العالمية في الوقت الحالي هو تكنولوجيا المعلومات التي ستمكن الطالب أو المتعلم من ولو سوق العمل، وجعل المؤسسة التعليمية قادرة على تزويده بخريجين ذوي كفاءة لمواءمة التكنولوجيا الحديثة وتحديات العولمة.

التحليل الاقتصادي للتعليم عن بعد: في سنوات الثمانينات، كأن التحليل الاقتصادي للتعليم عن بعد موضوعا لتوافق واسع، ويتميز بمنهجية موحدة لتقدير التكاليف، واستقرت على استنتاجات قوية حول الظروف الاقتصادية وهي عدم إمكانية إنشاء مؤسسة متخصصة للتعليم عن بعد.

مع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التسعينات، تغيرت هذه الاستنتاجات بشكل ملحوظ، حيث لم تعد المنهجيات السابقة مناسبة، أصبحت دراسات الحالة نادرة وغير قابلة للمقارنة، وقد شكك في النتائج باستمرار بسبب عدم استقرار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، وسرعة إنتاج عالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذا الظروف الاقتصادية التي تتميز بتكاليف متغيرة من سنة إلى أخرى .

ولنتذكر قانون مور الشهير، الذي استند إلى حقيقة أن كل ١٨ شهرا، قدرة أحد العناصر الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد تتضاعف مقابل ثمن معين.

والآن ومع هذه المرحلة من الاضطراب تعمل الظروف الاقتصادية دائما أو جزئيا موازية مع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم. حيث أصبحت أكثر قابلية للتنبؤ والتحليل الاقتصادي، وإن كان ذلك مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة.ويبدو أن النتائج التي توصلت إليها سنوات الثمانينات توقفت معها.

يتم تثبيت نموذج التكلفة الجديد، والذي سوف يعيق بجدية التعليم المسبق التقليدي، ويقلل من المسافة بين التدريس التقليدي والتدريس بالتكنولوجيات القائمة.

*يذكر التحليل الاقتصادي للتعليم عن بعد قبل إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

التعليم عن بعد لديه تاريخ طويل حيث بدأ في جامعة لندن في القرن التاسع عشر، مع دورات بالمراسلة للمواطنين البريطانيين المقيمين على حدود الإمبراطورية، الذين لم يتمكنوا من التسجيل في إحدى الجامعات التقليدية، وولدت المراسلات التعليم عن بعد مع اختراع آخر بعد ذلك، كلما ظهرت تكنولوجيا جديدة يمكن أن تيسر الاتصالات، وتؤدي إلى تعزيز التعليم عن بعد .حدث هذا مع الراديو، الهاتف، التلفزيون، الأقمار الصناعية.

في كل مرة، كان يعتقد أن الوسائل الجديدة المتاحة من شأنها إحداث ثورة في الممارسات وتمكين نمو العملاء، وتحسين نوعية التعليم وإنتاجية عملية التعلم، كما يتضح من [15]ظهور تكنولوجيا جديدة في سياق تعليمي في المقام الأول إلى تحسين جوانب معينة من التعليم أو لتسهيل الوصول اليه.ويجري البحث لإثبات فعاليته، ولكن مع توقعات أصحاب المصلحة نشعر بخيبة أمل لأن النتائج هي أقل من وعود.

في معظم الحالات، نستشف عداء و عدم رضى المعلمين واحدا من الأسباب الرئيسية للفشل .

يمكن للمرء أن يتساءل عن أسباب مقاومة المعلمين على استخدام التكنولوجيات الجديدة، الغير مبررة لأن التكنولوجيا الجديدة تأتي بعد تجربة .

في أوائل سنوات الثمانينات، قبل ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تجربة اليونسكو والبنك الدولي وبرنامج التقييم الاقتصادي للتقنيات التعليمية غير التقليدية المستخدمة سواء من قبل المؤسسات التعليمية القائمة، إما كجزء من التعليم عن بعد،تميل النتائج الرئيسية من هذا البرنامج البحثي لإظهار أن استخدام المدارس

التقنيات مثل الإذاعة والتلفزيون وأشرطة الفيديو والصوت التكاليف زادت قليلا(حوالي ٥ إلى 15٪)كزيادة نوعية يصعب قياسها، إلا في حالات محددة، مثل المدارس التي لا تملك معلمين مؤهلين في مجالات معينة (كما في تعليم الرياضيات في نيكاراغوا، المدارس الثانوية الريفية في المكسيك).وبعبارة أخرى، تعويض الهيكلة التكنولوجية لزيادة التعلم بتكلفة محدودة العجز .ومع ذلك، هذا النوع من الاستبدال غير قابل للاستمرار، والعجز الأصلي يميل إلى أن يمتص مع تطور النظام.

كأن ومع ذلك، فقد أظهرت الأبحاث في برنامج اليونسكو والبنك الدولي أن التعليم عن بعد على شرعية اقتصادية مؤكدة، ترتبط إمكانية وفورات الحجم [١٦]في نظم التعليم التقليدية، حيث أرقام الطلاب تتزايد، فمن الضروري لبناء مدارس جديدة والتي هي نفس تلك المدارس القائمة تكاليف التشغيل .تكاليف الوحدة ثابتة بغض النظر عن حجم النظام.

لا توجد وفورات الحجم (في التعلم عن بعد)لا سيما مع الموارد التعليمية مثل دورات البث المتلفزة أو المسجلة على الشريط(، ويتميز هيكل التكاليف في المقام الأول بظهور تكاليف كبيرة ثابتة للإنتاج هذه الموارد) تصميم (نشر) محطات الإذاعة والتلفزيون أو الأقمار الصناعية .(ومع ذلك، عندما يكون عدد الطلاب يزيد، يتم إصلاح هذه التكاليف الأولية، فإن تكلفة كل طالب تكون في النقصان .ويمكن تطبيق مبدأ وفورات الحجم [١٧]والنتيجة الطبيعية لهذه العملية هي أن تدرس التفاعل بين المعلم و الطالب و تبين أنها ذات كثافة منخفضة . ويلاحظ نسبة الطلبة بالنسبة للمعلمين أن في حدود 1 المعلم بين ٥٠ و 100 طالب، أعلى من تلك التي لوحظت في التعليم التقليدي حيث أن معلما لكل(30-10).

إذا التعليم عن بعد أقل تكلفة من التعليم التقليدي، وذلك لأن حصة تكلفة الوحدة الإجمالي للمدرسين في التعليم عن بعد هو أقل تكلفة مما كان عليه في التعليم التقليدي.

نستنتج من هذا القانون الاقتصادي أن عددا من صناع القرار يواجهون مشكلة الطلب المتزايد على التعليم في إطار محدودية الميزانية .هكذا كأن ينظر للتعليم عن بعد كأحد الحلول لزيادة العرض على التعليم مع ضبط التكاليف .ودافع عن هذه الأطروحة دانيال خصوصا في كتاب عن "Mega-universities"، [١٨] خصوصا الجامعات التي تتواجد على مسافة كبيرة جدا .وقد حددها دانيال، بالتي تشمل 2.8مليون طالب.هذه الجامعات على حد سواء تؤدي إلى انخفاض في تكاليف الوحدة من الجامعات السكنية، أي بأعداد كبيرة وعدد معتدل من الدورات المقدمة .وفقا لدانيال، الجامعات لديها متوسط تكلفة الوحدة من نحو نصف تلك الكليات السكنية في المملكة المتحدة .هذا الفرق في التكلفة هو مؤلف مع حجة تطوير هذا النوع من الفرص التعليمية)مؤسسات كبيرة جدا من المسافة (على حساب الكليات السكنية التقليدية .يمكن للمرء أن يتخيل حتى الجامعة مع الامتداد العالمي الذي من شأنه الوصول إلى كل طالب من أجهزة الكمبيوتر الشخصية والإنترنت لموارد تعليمية ذات جودة عالية وتنوع لا حدود لها، مثل الكثير من نموذج مايكروسوفت.

رابعا- العوائق الاقتصادية للتعليم عن بعد:

تتمثل خصوصا في العوائق المالية حيث يتطلب مشروع التكنولوجيا تكاليف نقدية، سواء على مستوى تمويل المشروع أو على مستوى القدرة الشرائية، و لذلك فأن قلتها تشكل عائقا امام مشاريع توظيف التكنولوجيا، ومن الواضح أن عدم توافر الوسائل التكنولوجية الحديثة وصعوبة الوصول اليها بسبب التكاليف الباهضة لهي من المشاكل المهمة والرئيسية والتي تواجهها المؤسسات التعليمية، محليا و عالميا على حد سواء ، ويجب أن تكون هناك آلية موازنة بين نوعية

التعليم وتكلفة التعليم في استخدام هذه الوسائل، كما أن عملية توظيف تكنولوجيا المعلومات داخل المؤسسات التعليمية دون وجود منهاج مناسب أو معلمين مؤهلين هي عملية مرهونة بالفشل. و هذا ما جعل العديد من الخبراء ينادون بعدم التسرع في توظيفها دون وجود دراسة كافية لوضع المؤسسات الجامعية ومعرفة كيفية توظيف هذه التكنولوجيا بشكل يرفع من نوعية التعليم وليس مجرد توظيفها للتباهي ويمكن أن ندرج بعض الأمور التي تطرحها هذه الصعوبات :

-ارتفاع أسعار التكنولوجيا

-ارتفاع تكلفة الصيانة الدورية للوسائل.

-سرعة تطور التكنولوجيا مما يجعل امر ملاحقتها واقتنائها امر صعب التحقيق.

-ارتفاع تكاليف تدريب المدرسين على استخدامها.

ولعل قلة الإمكانيات المالية المخصصة لمجال التعليم يعود إلى قناعات لدى بعض المسؤولين في المجال التعليمي، حيث يرى بعض الاقتصاديين الذين يعارضون أولوية الانفاق التعليمي بصفته استثمار طويل الاجل لا يحقق عائدا الا بعد جيلين على الأقل [١٩]. أن مثل هذه النظرة تجعل الكثير من المخصصات المالية تذهب إلى الاستثمار في مجال اخر غير مجال التعليم.

وقد أدى احتكار الحكومات لشبكات الهاتف إلى تاخير الاستثمار في شبكات الاتصالات، إلى أن بدا ينتشر مفهوم الخصخصة إلى جانب انتشار الشبكات الخاصة للهواتف المحمولة، مما ادى إلى وجود طفرة في البنية الاساسية للاتصالات.

أن التقدير السليم لميزانية التعليم وما يحتاجه التجديد والتطوير من نفقات لاستمرار المشروعات التعليمية امر هام في توظيف تكنولوجيا التعليم والمعلومات.

تكاليف التعليم الإلكتروني:

ما زال غير موجود لحظة الدراسة استنتاجات عامة حول تكاليف التعليم[٢٠]. هناك عدة أسباب لهذه الفجوة:

الأول هو أن دراسات الحالة القائمة، والتي هي نادرة، لا تستخدم منهجيات قابلة للمقارنة.

والثاني هو أن جميع الدراسات المؤرخة: تبين أن تكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام ١٩٩٥ ليست هي نفسها في عام ٢٠٠٠، وأنها لا تزال تتغير بشكل ملحوظ بين عامي ٢٠٠٠ واليوم .

تبدو تكلفة هذا النوع من التعليم باهظة ولكنها تتضاءل امام الوفورات التي تحققها والمكاسب التي تعود بها على المنظمة من تكوين راسمال فكري خاص بها، و تحقيق ميزة تنافسية يصعب عليه التحول إلى جهة اخرى . و قد تكون يسيرة في حالة التوغل برفق في هذا المجال الجديد، بحيث لا تحتاج الا للضروريات من الحاسبات ووسائل الاتصال و تحسب التكلفة على اساس:

- **الصيانة:** اصلاح و تحديث الاجهزة.
- **البنية الاساسية** : من شيكات و نظم اتصالات
- **الانتاج** : الافراد و المتطلبات التكنولوجية لتطوير البرامج التعليمية.
- **الدعم** : من مصاريف أدارية و خلافه.
- **العاملون** : للقيام بجميع الاعمال السابق ذكرها.

و هناك ثلاث احتمالات للحصول على برامج التعليم عن بعد أما شراؤها جاهزة أو اعدادها أو الاشتراك في الاعداد مع جهة خارجية وفقا لحاجة المنظمة الفعلية ولكل عيوبه ومزاياه .brandon-hall.com .

أن تكلفة شراء البرامج الجاهزة تكون منخفضة نسبيا، وكذلك حجم المخاطرة حيث تعد البرامج بواسطة خبراء متمرسين، وهذا هو الاختيار الاسهل من حيث المجهود المبذول، و هذا الاختيار قد يلبي بعض الاحتياجات إلا أنه يفتقر إلى التوافق الكامل مع استيراتيجية المنظمة، أما اعداد البرامج داخيا فتكون تكلفته أعلى، و كذلك درجة المخاطرة والجهد، حيث يتطلب ذلك إعداد فريق داخلي له من المهارات مايفي بالغرض المطلوب، و أما من حيث إعداد البرامج بالاشتراك مع جهة خارجية فالتكلفة هنا تكون مرتفعة، إلا أن ذلك يضمن إلى حد كبير الوفاء بالاحتياجات الفعلية المطلوبة والتي تتماشى مع اهداف المنظمة واستيراتيجيتها مع الاستعانة بأفضل الخبرات الخارجية ومن ثم يكون الجهد المبذول منخفضا بالنسبة للنتائج المنتظرة وهو ما نلخصه في الجدول التالي :

جدول : كيفية الحصول على برامج التدريب الالكتروني

	شراءbuy	اعداد build	اعداد مع جهة خارجية buy+build(customisze)
التكلفة	منخفضة/متوسطة	متوسطة	مرتفعة
المخاطرة	منخفضة	مرتفعة	منخفضة
الجهد	منخفض	مرتفع	متوسط

و تتباين التكاليف تبعا للتكنولوجيا ذاتها، واعتمادا على الظروف الحقيقية لاستخدامها، لذلك كان من الضروري أن تتناول تكاليف تكنولوجيات أربعة كل على حدى (المؤتمرات الصوتية، المؤتمرات المرئية عبر الهاتف، المؤتمرات عبر الشبكة العنكبوتية، المؤتمرات المرئية التلفزيونية ذات الموجة العريضة)

و لكن في بحثنا هذا نقتصر على مثال واحد و هو المؤتمرات الصوتية:

تتاثر تكاليف التعليم عن طريق الهاتف بعوامل عدة :

١- طريق التعليم والغرض منه .
٢- ٢-المسافة بين المشاركين.
٣- هيكلية التسعير لدى شركة الهاتف
٤- توفر الخدمات الخاصة مثل استئجار الخطوط و الشبكات ISDN و الالياف البصرية.
٥- مدى سيطرة الدولة وأنظمتها الناظمة للمنافسة واحتكار الخدمات.
٦- سياسة المؤسسة التعليمية بخصوص تسديد الطلبة والمعلمين لأجور الهاتف.

سياسة التسعير :

هناك تفاوت كبير في الممارسة بين المؤسسات، وحتى داخل المؤسسة الواحدة حول ما الذي ينبغي أن يدفعه الطالب من أعباء التكلفة، وما الذي ينبغي أن لا يدفعه.

فمؤسسات التعليم عن بعد على وجه الخصوص تواجه صعوبات كبيرة في رسم خط فاصل بين الأعباء المدفوعة من الطالب والأعباء التي تدفعها المؤسسة . وأوضح دليل على ذلك تلك السياسات الخاصة بأعباء المكالمات الهاتفية .

بعض المؤسسات تعتمد سياسة تقديم الخدمات المعفاة من أعباء الهاتف ، حيث يتم تحويل أعباء المكالمات تلقائيا إلى المؤسسة حتى لو كان الطالب هو البادئ بالاتصال، و ذلك بهدف تشجيع التواصل بين الطالب و العلم.

وهناك مؤسسات أخرى يتحمل فيها الطالب أعباء المكالمات الهاتفية مباشرة، و عندما يستخدم التعليم عبر الهاتف دعما لوسائل أخرى في التعليم مثل المادة الطبوعة.

يعد هذا التعليم بديلا للمحاضرة الاختيارية التي تلقي مباشرة على الطلبة، و هذه بطبيعة الحال طريقة غير اقتصادية، فالمنطق المعتمد في هكذا مؤسسات والذي يجعلها تحمل أعباء المكالمات الهاتفية للطلبة يتمثل في قولها أنها لا تدفع تكاليف انتقال الطلبة للمجئ إلى الجامعة وحضور جلسات التعليم المباشر فلماذا تدفع هي أجور المكالمات الهاتفية؟

في غضون ذلك يذكر روبنسون ١٩٩٠ مايلي بخصوص الجامعة البريطانية المفتوحة[٢١] :

أن المؤتمرات الصوتية أقل تكلفة في معظم الأحيان من الجلسات التعليمية المباشرة ، حيث تؤخذ في الحسبان تكاليف انتقال المشاركين كافة . بين أن هذه العملية الحسابية تأخذ بعين الاعتبار فقط تكاليف انتقال المعلم التي تدفعها الجامعة وتقارنها بتكلفة مكالمة من أجل مؤتمر . وعلى هذا الأساس قد لا تكون تكلفة المؤتمر عبر الهاتف أغلب الأحوال أقل من ذلك.

ولكن يمكن القول أن التعليم عبر الهاتف لم يستخدم كثيرا كما ينبغي في عملية التعليم عن بعد وذلك لأن الطلبة يتحملون تكلفة استخدام هذه الخدمة. ومن جهة أخرى يصعب على المؤسسات أن تتحكم بالتكلفة إذا سمح للطلبة أن يحملوا الجامعة تكاليف جميع مكالماتهم، غير أن المنهجية العامة تدل على أن تتحمل المؤسسة كامل تكاليف التطوير في حين تستعيد المؤسسة تكاليف التسليم من الطلبة أما على شكل رسوم جامعية أو من خلال مجموعة التكاليف المباشرة عن كل خدمة مقدمة إلى الطالب، وهذا يعني أن الطالب مسؤول عن تكاليف متغيرة وغير ثابتة، وبهذه الطريقة تستطيع المؤسسة استيعاب كل من يريد التسجيل في مقرر ما (شريطة أن تكون لديه القدرة على دفع الرسوم) سيما أن الرسوم تغطي التكاليف الهامشية.

وعلى هذا وبما أن الطالب يدفع مباشرة أجور مكالماته الهاتفية، فأنه كلما ازداد الطالب بعدا عن المؤسسة وعن المعلم تزداد التكلفة المستعملة .و مع أن جميع الطلبة متساوون في فرصة الوصول إلى الهاتف إلا أنهم ليسوا متساويين في تحمل أعباء استخدام الهاتف. ومن هنا الحجة القائلة بالسماح للطلبة بتحويل أجور مكالماتهم إلى المؤسسة تهدف إلى اجتناب الاضرار جراء بعد المسافة، ولكن توجد مقاربة لهذه المشكلة تسمح للطالب بعدد معين من المكالمات المأجورة (بصرف النظر عن المسافة) وإذا تجاوز هذا العدد فهو ملزم بدفع الأجور.

ثانيا- الإطار التطبيقي: تجربة الجزائر في التعليم عن بعد

الإبداع القانون التنظيمي في التعليم عن بعد بالجزائر

تكريسا لطموحات وخيارات القطاع التعليمي والتكويني بالجزائر في ترقية مخرجاته و في تجويد آداءه، و انخراطا في التطور الكوكبي المذهل الذي يشهده مجال التعليم الالكتروني بمختلف مستوياته، عمل المشرع الجزائري على ضمان إطار قانوني شامل وفعال يضمن تجسيد هذا التوجه، فإذا تضمنت كل الدساتير والمواثيق الجزائرية منذ الاستقلال (دستور ١٩٦٣) إلى غاية دستور ٢٠٠٨ تكريسا صريحا للحق في التعليم و التكوين وفي تكافؤ الفرص، فقد تواصل هذا التأكيد والتوجه بتوفير وسائل قانونية تحث على تسخير شتى الوسائل الحديثة الكفيلة بتحقيق التمكين العلمي لكافة الأفراد وهذا بسن إطار قانوني و مؤسساتي ملائم.

مركز تعميم التعليم بالمراسلة و بالبث الإذاعي والتلفزي (CNEG) والمنشأ سنة ١٩٦٩ [٢١]المنشأ بمقتضى الأمر رقم ٣٧.٦٩ المؤرخ في ٢٢ ماي ١٩٦٩ ومهمته الرئيسية هي التمكين الواسع من المادة العلمية باستهداف فئة التلاميذ اللذين يتعسر عليهم التواجد داخل المؤسسات التربوية النظامية، وكذا كل المواطنين الطامحين إلى تحسين مستواهم الدراسي لغرض مهني أو ذاتي، حيث نصت المادة الثانية من التشريع أعلاه على الآتي"المهمة الأسمى للمركز هي توزيع التعليم بواسطة المراسلة والوسائل التقنية البصرية على الأشخاص اللذين لا يمكنهم متابعة الدروس في إحدى المؤسسات المدرسية أو الجامعية....."، كما صرحت المادة الأولى منه على أن الوصاية على هذا المركز تعود لوزارة التربية.[22]

الديوان الوطني للتعليم عن بعد(CNEPD): المنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٨٨/٢٠١ المؤرخ في ٢٤ سبتمبر ٢٠٠١ ، ٢٣ الذي استعاض به المشرع مركز التعليم المعمم الآنف الذكر والذي عرفه ضمن المادة الثالثة منه (٠٣) كالآتي"هو مؤسسة وعمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي وهي تحت وصاية الوزير المكلف بالتربية الوطنية"، كما حددت المادة الخامسة(٠٥) من هذا المرسوم مهام الديوان وأهمها:

-تمكين كل فرد مهما كان سنه من مواصلة دراسته أو من تعزيز معارفه في مادة أو عدة مواد حسب اختياره.

-المساهمة في الحد من ظاهرة التسرب المدرسي .

-إدماج المسجونين في التعليم.

-تمكين الجالية المقيمة في الخارج من برامج تعليمية خاصة باللغة العربية. [٢٥]

أما المادة السادسة فقط أكدت على خصوصية الأساليب المستخدمة وعلى ضرورة استخدام الوسائل التكنولوجية والاتصالية المتطورة لتمكين المهتمين من البرامج التربوية التي يرغبون في تحصيلها.[٢٦]

جامعة التكوين المتواصل:

أنشأت بموجب المرسوم ٩٠/١٤٩ المؤرخ في٢٦ماي ١٩٩٠[٢٧]الذي صنف هذه المؤسسة ضمن المؤسسات الجامعية حيث نصت المادة الثانية(٠٢) من هذا النص على أن"الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و توضع تحت وصاية الوزير المنتدب للتعليم العالي" كما حددت المادة الرابعة(٠٤) المهام المنوطة بهذه الجامعة على النحو التالي:

-تمكين كل مواطن تتوفر فيه الشروط الالتحاق بالتكوين العالي.

-تطوير التكوين المتواصل بالتعاون مع المؤسسات والقطاعات المستخدمة.

-تنظيم حلقات تحسين المستوى وتجديد التكوين لفائدة القطاعات المستخدمة وذلك بناءا على طلبها.

-تطبق كل المناهج والأساليب التي تراها ملائمة لاسيما في مجال التعليم عن بعد والاتصال السمعي البصري.

و تعد جامعة التكوين المتواصل أو كما يسميها البعض جامعة الفرصة الثانية[28]مرتكزا رئيسيا في التوجه نحو تحسين المهارات ونحو توسيع وتسريع الحركة بين أفراد المجتمع فقد أوكلت لهذه الجامعة مهام جديدة تتلاءم والتطورات التي يعرفها حقل التكوين والتعليم على الصعيد العالمي ومن أهم هذه المهام:

-تطوير وإثراء عروض التكوين بإدماج نظام ل.م.د في طور الليسانس المهنية التي تمنحها لطلابها.

-إعداد عروض تجديد وتحيين للمعارف خاصة بالإطارات الموظفين اللذين هم في حالة خدمة.

-المساهمة بالإعداد أو الإقتراح في كل الأنشطة التي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين التعليم عن بعد لدى ممتهني التعليم لدى مختلف القطاعات.[٢٩]

و من أضخم الإنجازات التي حققتها جامعة التكوين المتواصل مشروع تكوين مستخدمي التعليم في قطاع التربية، إذ بشراكة مع قطاع التعليم العالي أشرفت هذه الجامعة على تكوين أكثر من ٧٨.٠٠٠ أستاذ تعليم متوسط بطريقة التعليم عن بعد وباستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية ومنها:

-تطوير شبكة اتصالية الكترونية موجهة للتكوين عن بعد وهيEFAD ضمن الموقع الالكتروني لجامعة التكوين المتواصل وتتضمن ١٨٠ مقياس موزعة على سنوات التكوين الثلاث.

-الإستعانة ببرمجة المحاضرات عبر البث التلفزيوني بشكل منتظم (أسبوعيا)، مدة البث ١٣ دقيقة للمحاضرة.[٣٠]

المعيقات التي يواجهها التعليم عن بعد في الجزائر

باعتبارها دولة سائرة في طريق النمو وبما أن الاقتصاد الجزائري ليس اقتصادا منتجا فهو ريعي، فإن المسار التنموي بما فيه تنمية القطاعات التعليمية والتكوينية للدولة يواجه تحديات جمة، وفيما يتعلق بالتحديات التي يواجهها حقل التعليم عن بعد فنميز فيها ثلاثة أنواع ونستعرضها ضمن الجزء التالي:

أ- معيقات سياسية

وهي تحديات تتعلق بالسياسات العامة والإرادة السياسية الجادة من أجل تحقيق جودة فعلية في قطاع التعليم بمختلف مستوياته من خلال تثمين الكفاءات والقدرات التي تزخر بها هذه المؤسسات في الجزائر وتحفيزها على خلق جودة وتنافسية داخل هذه نطاق وظائفها بترقية عروض التكوين والارتقاء بها إلى العروض التي تنتجها نظيراتها في الدول المتطورة.

ب- معيقات ثقافية

ومفادها صعوبة إدماج التعامل المعلوماتي الكتروني كثقافة لدى الباحث والمتعلم الجزائري، فقد بينت دراسة ميدانية أجريت بجامعة عنابة أن نسبة المتعلمين الممارسين للتعليم عن بعد لا يتعدى نسبة ٦٪ [٣١]على الرغم من أن الإمكانات متوفرة وأن ٦٠٪ من عينة الدراسة تملك وصفحات خاصة على شبكة النت، فالغرض من استخدام هذه التكنولوجيا نادرا ما يتصل بالعملية التعليمية[٣٢]، كما تعتبر محاولة تغيير الوضع محاولة لإثقال كاهل المتدخلين في العملية التعليمية عن بعد برمتها.

ج- معيقات اقتصادية

وتتعلق في مجملها بالتكلفة التي يتطلبها نقل تكنولوجيا المعلومات وبالمردودية التي يحققها الاستثمار في بناء مشاريع تعليمية تقوم على توظيف تكنولوجيا مستوردة بالعملة الصعبة، إذ لا يجنى عائد هذه المشاريع إلا بعد جيلين، [٣٣]مما يبث العزوف عن هذا النوع من الإستثمارات والتمسك بالأنظمة التعليمية التقليدية غير المكلفة بالمقارنة مع نمط التعليم عن بعد.

د- معيقات تشريعية

إن ضمان إدماج التعليم عن بعد كنمط مساو للتعليم الكلاسيكي لن يتحقق إلا إذا كرست النصوص التشريعية الملزمة ذلك، وتعد مسألة تحيين هذه النصوص عملية مكلفة زمنيا وفي أغلب الأحيان تتأخر عن التوقيت المناسب ولا تواكب التطورات الحاصلة، فتتوإلى تراكمات الفجوات الناتجة عن هذا، بالإضافة إلى أن التشريعات المتعلقة بالاعتراف بمخرجات التعليم عن بعد كمخرجات معادلة لمخرجات التعليم التقليدي غائبة و أن اعتمادها لا يزال غير مطروح.

الخاتمة:

ما لاشك فيه أن العالم يشهد اليوم بيئة مليئة بالتحديات، حيث تستمر الضغوط الاقتصادية في تخفيض ميزانيات التعليم ويستمر ارتفاع تكاليف التعليم في الازدياد، بينما يجبر الطلاب على دفع رسوم دراسية عليا، وتقاسم الموارد .المعلمون في ذات الوقت مُلزَمُون بالعمل على نحو خلاّق "بذل المزيد من الجهد في وجود الأقل". من خلال تصميم المناهج التي تستوعب القيود الاقتصادية، وللتفكير قدما للأمام، كانت المؤسسات التعليمية مُلْزَمة بتوظيف فعال من حيث التكلفة للتقنيات الناشئة وطرق الاتصال والتعاون والتعلم.

يعد التعليم عن بعد معول أساسي لتحقيق التنمية البشرية ومحرك قوي لتفعيل اقتصاديات الدول السائرة في طريق النمو، حيث يسمح بالاقتراب من متوسط المستويات العالمية، في هذا الإطار توصلت هذه الدراسة إلى جملة من **النتائج** أهمها:

-التعليم عن بعد واقع وأمر مفروض ولا يمكن تجاهله.

-التعليم عن بعد يمكن أن يساهم في تحقيق الجودة الشاملة في قطاع التعليم .

- الإطار القانوني المنظم للتعليم عن بعد ليس الضمانة الوحيدة لإدماجه كمكافئ لنمط التعليم التقليدي، فالذهنية الثقافية لدى الأفراد أكثر تأثيرا في هذه المسألة.

-التعليم عن بعد أصبح خلال العشر سنوات الاخيرة أكثر اتصالا بتحول التعليم الالكتروني إلى تعليم تجاري منه إلى كونه امكانية للوصول المفتوح للتعليم.

-التعليم الالكتروني أداة جوهرية لإدارة المعرفة التي تتيح للشركات أن تصبح مؤسسات تعليمية تتيح للقوة العاملة مواصلة تعلمها وتحسين مستوياتها دون عناء السفر.

-الاعتقاد لدى صناع السياسات أن التعليم الالكتروني على المدى البعيد سيكون أقل تكلفة حيث أنه سوف يستبدل تكلفة العمالة العالية بتكنولوجيا قليلة التكلفة.

-اندفاع بعض الشركات نحو تقديم خدمات تعليمية خاصة قد جعل الجميع ينظرون إلى التعلم الالكتروني أنه مصدر ربح جيد.

أما عن التوصيات فيمكننا اقتراح عدد منها :

-سن تشريعات أكثر تكريسا للتعليم عن بعد باعتماده كنمط معترف به ومعادل لنمط التعليم التقليدي.

-العمل على توحيد الجهود التشريعية العربية في إنتاج نموذج أصيل للتعليم عن بعد .

-إعادة توجيه الثقافة التكنولوجية داخل المجتمعات العربية نحو الاستخدام الأفضل للوسائل التكنولوجية واستعمالها فيما هو مفيد.

-العمل على تطوير وإدارة البرامج الخاصة بالتعليم الالكتروني وتقديمها داخل مباني الجامعة دون الاعتماد على شرائها من الخارج لتقليل التكاليف.

-العمل على استرجاع سمة التعليم كوسيلة لرقي الشعوب لا اعتباره وسيلة ربحية بحتة.

-استغلال الناجع للتعليم عن بعد، والتعليم متعدد القنوات- خاصة باستعمال تقانات التفاعل الإلكترونية- يقتضي ثورة حقيقية في التعليم ككل. فكل المكونات التي سبق الإشارة إليها يتعين أن يتكامل في منظومة متناغمة داخليا، وتلتئم- في تناغم أيضا- مع نسق التعليم التقليدي القائم، الأمر الذي يوجب ضرورة التجريب واكتساب الخبرة التراكمية من خلال التقييم الرصين والتطوير المستمر.

المراجع:

١ -Jeffries, Clive, (1990) A-Z of Open Learning, (Cambridge: National Extension College

2-Keegan, D. (1983). "Distance Teaching at university level", in the Distance Teaching University. London and Camberra: Groom Helm.

Holmberg, B., Status and Trends of Distance Education, (3)3-(London: Kogan Page, 1981), P.25.

٤-القويعي ، رباح، التعلم عن بعد..من لديه خلفية عنه.. www.shmela.net/vb/shouwthread.php ?t=71636

٥-صادق،علاء، الأسس النظرية للتعليم عن بعد www.almualem.net/index.html

٦-علي ، سعيد إسماعيل..اصداء العولمة في سفينة نوح ، مجلة العربي ، ع.٥١٠، ٢٠٠٢، ص ١٦.

٧-بوقحوص ،خالد احمد،بعض الاتجاهات العالية للتعليم العالي في ظل العولمة .مجلة التربية،ع، ٢٠٠٣، ٨، ص٣٣

٨-الصالح،احمد بن عبد الله ،الاتجاهات الحديثة في التعليم،الكويت ، جمعية المعلمين الكويتية،٢٠٠٠،ص ١٢٥.

٩-افضل الاسرار حول التعليم عن بعد(متواجدة على الانترنت)-www.aii-t.org/a/arabic/6.htm

١٠-الصالح ، احمد بن عبد الله ، المرجع السابق ، ص ١٤٠

١١- المرجع نفسه ، ص .١٤٨

١٢-علي ،نبيل. العرب و عصر المعلومات، مجلة المعرفة،ع،١٩٩٤، ١٨٤، ص.٣٨٨

١٣-الكتيبي ، ناهد احمد ، تكنولوجيا الاتصال و الاعلام،القاهرة ك جمعية تقنية المعلومات ، ٢٠٠٠، ص ، ١٥٤.

١٤-الصالح، بدر ، التقنية و مدرسة المستقبل : خرافات و حقائقwww.ksu.edu.sa/seminarr،/future6school/papers/alsalehpaper.rtf

15-L. Cuban, Teachers and machines: The classroom use of technology since 1920, Teachers College Pr (janvier ١٩٨٦)

١٦ -UNESCO (Organisation des nations unies pour l'éducation, la science et la culture). The economic of new educational media: vol. 1 : present status of research and trends. Paris, UNESCO, 1977.200 p., Tabl., graph. bibliogr.(17 p.).Coll. "Educational methods and techniques".

17-UNESCO (Organisation des nations unies pour l'éducation, la science et la culture). The economics of new educational media: vol. 2: cost and effectiveness. Paris, UNESCO, 1980.316 p., Coll. "Educational methods and techniques".

١٨ - Daniel J.S., 1996: Mega-universities and knowledge media. Technology strategies for higher education، London, Kogan Page.

١٩-حسين، ناهد ، الدور التعليمي للحاسب. مجلة المعلم،ع.٥٥، ١٩٩٩، ص .١٩

-J.C. Eicher, D. Hawkridge, E. McAnany, F. Mariet et F. Orivel, The ٢٠ economics of new educational media, Vol..
٢١-التكنولوجيا و التعلم الالكتروني و التعليم عن بعد ، طوني بيتس ، مكتبة العبيكان ١٤٢٨ه ، ص ٣٧١
(Organisation des nations unies pour l'éducation, la science 22-UNESCO et la culture),Données mondiales de l'éducation-cas de l'Algérie-,WDE ,2011,p08.
23-- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم ٣٧.٦٩ المؤرخ في ٢٢ ماي ١٩٦٩ و المتضمن إحداث المركز الوطني للتعليم المعمم بالمراسلة عن طريق الإذاعة و التليفزيون.
24- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المرسوم التنفيذي رقم ٠١/٢٨٨ المؤرخ في ٢٤ سبتمبر ٢٠٠١ المتضمن تعديل القانون الأساسي للمركز الوطني للتعليم المعمم و المتمم بالمراسلة عن طريق الإذاعة و التليفزيون.
25- أنظر المادة ٠٥ من المرسوم ٠١./٢٨٨
26- أنظر المادة ٠٦ من المرسوم السبق.
27- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المرسوم التنفيذي رقم ٩٠/١٤٩ المؤرخ في ٢٦ ماي ١٩٩٠ المتضمن إنشاء جامعة التكوين المتواصل و تنظيمها و عملها.(جريدة رسمية رقم ٢٢ المؤرخة في ٣٠.٠٥.١٩٩٠).
28 -Seffadj Zine Edine ,Dispositif de la formation ouverte et a distance des enseignants de l'éducation nationale de l'innovation technologique a l'innovation pédagogique, travaux du séminaire international, Alger,2-6 Juin 2008,p02.
29--Ocit,p2
--30فاطمة الزهراء طلحي و بوفاس الشربف،تكنولوجيا المعلومات و التعليم العالي في الجزائر،اشغال الملتقى الوطني الثاني حول الحاسوب وتكنولوجيات المعلومات في التعليم العالي ٠٥-٠٦ مارس ٢٠١٤، جامعة سوق اهراس.
٣١- فاطمة الزهراء طلحي و بوفاس الشربف،تكنولوجيا المعلومات و التعليم العالي في الجزائر،اشغال الملتقى الوطني الثاني حول الحاسوب وتكنولوجيات المعلومات في التعليم العالي ٠٥-٠٦ مارس ٢٠١٤، جامعة سوق اهراس.
٣٢-جريدة الخبر رقم ٥٣١٩، الصادر بتاريخ:١٣ماي٢٠٠٨،ص.٢١
٣٣- علي نبيل، العرب و عصر المعلومات، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب،الكويت،١٩٩٤،ص٣٩٩.